دور الجامعة في الترافع عن قضية الصحراء المغربية

الدكتورة فاطمة اعليلوش

أستاذة التعليم العالي،
الكلية المتعددة التخصصات العرائش،
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

يتفرد المغرب بمميزات اجتمعت فيه قلما تسنى التئامها في غيره، لعل في طليعتها موقعه على رأس قارة عظيمة، ومجاورته القريبة لأخرى، وإطلاله على بحرين لجيين، وتنوع طبيعة أرضه، ما بين سهول خصيبة، وجبال شامخة، وأودية سائلة، وسواحل ممتدة، وصحار شاسعة؛ مما أعطى لهذه الطبيعة تكاملا وتوازنا تكونت بهما بيئة متناغمة عبر حواضرها وبواديها انتسجت وحدة التراب وتم التحام الوطن. ومن منطلق هذا الواقع البيئي وما أنتج من أوضاع اقتصادية ونظم اجتماعية، وأنماط سلوكية، واحتكاكات خارجية، وما ترتب على تفاعل ذلك كله من ذهنية تمثلت في ملامح محددة وسمات معينة، تشكلت حضارة المغرب وثقافته، في توجه وحدوي كان دائما يغتني بروافد تنوعت ظواهر هذا الواقع ومظاهره. ومن ثم كان إبداع تلك الحضارة والثقافة نابعا من إمكانات محلية، ومرتبطا بقدرات جهوية، ليصب عند نهاية المطاف في البوتقة الوطنية بكل ما تحتضنه من أبعاد وتحتويه من آفاق، في غير تمركز ضيق قد يفضي إلى التقلص والتقوقع، ولكن في انفتاح من شأنه أن يؤدي إلى انصهار الأجزاء في الكل واندماج الفروع في الأصل[1].

وفي ظل ذلك، تحتل دراسة موضوع: "دور الجامعة في الترافع عن قضية الصحراء المغربية"، مكانة متميزة تقوم على معطيين أساسيين، فمن جهة أولى ينطلق المعطى الثابت، لما كان للبحث عن

---

[1]– ارتقى المشرع المغربي بمجموعة من المبادئ إلى درجة قاعدة دستورية، حيث اعتبر أن حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة (الفصل 25)، وتسنطرد المقتضيات الدستورية، ولأول مرة، بالتأكيد والتذليل على أهمية البحث العلمي والرهان عليه، كجزء لا يتجزء من سياسة الدولة، حيث تم التنصيص على دعمه من لدن السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، فأحكام الفصل السادس والعشرين تنص على ما يلي: "تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية لإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة". وبمؤازرة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والذي يبدي رأيه في السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التعليم والتكوين والبحث العلمي، وكذا أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وتسييرها، كما يساهم في تقويم السياسات والبرامج العمومية في هذه الميادين (الفصل (168). بل إن الدستور قد طرق السلطات العمومية في هذا المجال بالعمل على تهيئ شروط التمدرس ونشر الثقافة والعلم، باتخاذ التدابير الملائمة لمساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرس أو الاجتماعي والمهني، إضافة إلى تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتقتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات (الفصل 33). للمزيد من التفصيل يراجع هنا: أحمد حضراني، البحث العلمي بالجامعة والدستور وأية حكامة؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 34 و35، 2013، ص 49.

حضارة المغرب وثقافته لمعرفة حقيقية وكاملة بهما يقتضي اعتماد ما ظهرت به في سياقهما التجمعات الحضرية الكبرى، واعتبار ما أنتج على مستوى سائر الجهات، والوقوف على ما يتميز به هذا الإنتاج من خصوصيات وما يتضمنه بذلك من إضافات هي التي - حين يضم بعضها إلى بعض - تقود إلى تحقيق تلك المعرفة، فتتبلور بها الهوية الوطنية على أساس من مقومات ثابتة ومكونات راسخة. ومن جهة ثانية، يعتبر المعطى المتحرك الجامعة ومؤسساتها المشتل الطبيعي للبحث العلمي الذي حظي بأهمية خاصة في التشريع الدستوري المغربي، وهو ما يجعلها مدعوة أكثر من أي وقت مضى للارتقاء بمشعل العلم إلى مستوى والنوع والجودة، بغية الدفع بقاطرة التنمية الشاملة إلى الأمام، إذ لا مراء في الدور الكبير الذي قامت به الجامعة المغربية خلال فترة زمنية تلامس الستنين عاما وما يزيد، في نشر الوعي داخل البيئة المغربية، وتأسيس قواعد البحث العلمي الأكاديمي، وتحقيق تراكم معرفي أصبحت نتائجه تلمس سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وهو التراكم الذي تخلله تطور نوعي، مس حقولا معرفية متعددة بدءا بمجالات العلوم الإنسانية، وامتدادا إلى مجالات العلوم الدقيقة[2].

وفي نطاق هذه المعطيات، وتحفزا منها، كانت الدراسات المغربية، على اختلاف مناحيها، ومنذ تأسيسها في الجامعة المغربية، تتوخى إدراك تلك المعرفة الشمولية باعتبارها هدفا بعيدا لا إمكان لبلوغه والتوسل إليه غير البدء بالتعرف إلى الفرعيات والجزئيات. وهذا ما جعل الدرس والبحث معا، ولاسيما في العلوم الإنسانية، ينصبان على الظواهر والقضايا، وعلى النصوص والأعلام، وما إلى ذلك مما يكشف النبوغ المغربي في شتى ملامحه وعلى النحو الذي يبرز مدى مساهمة جميع المناطق والأقاليم في تمثيله وتجسيمه. وكان للصحراء من هذا الاهتمام نصيب و افر جلاه الحيز الفسيح الذي خصص لها في المقررات الدراسية وكذا في البحوث الجامعية التي ينجزها الأساتذة والطلاب (المطلب الأول). بل إن التر افع الجامعي عن القضية الوطنية الأولى يدفع الجامعة المغربية استحداث مر اكز للبحث والدراسات في الشأن الصحراوي، والبحث عن تقنيات جديدة تقوي من خلالها قدراتها التواصلية وتجعلها أكثر انفتاح على محيطها، وهي تدافع على مغربية الصحراء وخيار الحل التي من شأنها الخروج بالمنطقة من الأزمة التي تعيشها، والتي يأتي على رأسها خيار الحكم الذاتي كمقترح جدي وو اقعي لذلك (المطلب الثاني).

[2]– محمد احميدة، جهود الجامعة المغربية في كشف ودراسة أدب الصحراء المغربية، مجلة المناهل، العدد 49، 1995، ص 324.

المطلب الأول: دور الجامعة والبحث الجامعي في الترافع عن قضية الصحراء

تعد الجامعة ومؤسساتها الفضاء الطبيعي للتكوين والبحث، وهي الإطار التقليدي لتأطير الباحثين والطلبة، لكن الحاجة ملحة لهيكلة قطاع البحث العلمي وتحفيزه، وانفتاحه على المحيط وتواصله مع المجتمع، وإسهامه في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والاقتصادية والثقافية لبلاد، لمواجهة رهانات التنافسية وتحديات العولمة، وتعبئته خدمة للقضايا المجتمعية: ترسيخ قيم المواطنة، حداثة، تخليق الحياة العامة، الإصلاح الشامل، القيم الديمقراطية، تكنولوجيا، المساهمة في تطوير الحضارة الإنسانية ...[3]، بل الانخراط في بناء عقد اجتماعي جديد، مبني على أساس التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص لفرز النخب وصقل المواطن حتى يصبح قادرا على الدفاع على قضاياه المجتمعية، والتي تأتي القضية الوطنية على رأسها (الفقرة الأولى)، كما أن الجامعة هي رهان هذا الورش المجتمعي اعتبارها فضاء للحوار البناء، المرتكز على مبادئ التسامح وحقوق الإنسان وحرية التفكير والخلق والإبداع في اتجاه يدفع إلى أن تصبح البحوث الجامعية آلية للترافع على مغربية الصحراء (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجامعة والترافع التاريخي على مغربية الصحراء

اضطلع المغرب، عبر تاريخه الطويل، بحكم مؤهلاته الخاصة، وموقعه المتميز، برسالته الحضارية، إفريقيا وعربيا ودوليا، على الوجه الأحسن، حتى بلغ إشعاعه الحضاري، ولاسيما الثقافي منه، خلال فترات غير قليلة من التاريخ المشترك مع إخوانه وأشقائه، إلى حدود النيجر جنوبا، والنيل شرقا، وأقاصي الأندلس شمالا[4]. بل الأكثر من ذلك أنه ليس بغريب، أمام حيوية المغرب ونشاطه ومؤهلاته وشخصيته المتميزة التي ساهمت إلى حد كبير في طبع حضارة البحر الأبيض المتوسط، وعملت على نقل إشعاعها إلى مختلف الجهات، بما فيها أوربا نفسها، عن طريق الأندلس، وبحكم موقعه المتميز، أن تظهر إرهاصات الأطماع الاستعمارية، وتلوح بوادر التحرك الأجنبي تجاهه منذ وقت مبكر، بدأت مطالعها مع فجر القرن الهجري التاسع (الذي يقاله القرن الخامس عشر للميلاد). بدءا

---

[3]– أحمد حضراني، البحث العلمي بالجامعة والدستور وأية حكامة؟، مرجع سابق، ص 52.

[4]– مما لاشك أن إشعاع المغرب في عهد المرابطين الذين انطلقوا من رباط الداعية عبد الله بن ياسين على نهر السينغال عبر الصحراء فشملت جزائر بني مزغانة والصحراء إلى ما كان يسمى بالسودان. بينما دعم الموحدون جهازا قويا تواصلت حدوده وامتدت ما بين قشتالة وطرابلس إلى تخوم الصحراء، في وحدة حضارية وفكرية ما زالت معالمها شهادة بفاعلية الرباط ووثوق الصلة بين أقاليم لم تعرف حدودا، وضمن مجموعات لم تكن تشعر قط بالانصرامية، قبل تسريب الاستعمار لهذه الوطنية الضيقة، ولتلك النعرة الانفصالية التي تنافرت معطياتها بين أمم جمعت متناثرها وحدة الفكر والدين واللغة والتاريخ وذلك ما هيأ المغرب الأقصى لأن يكون هو النواة والقوة الحية للوحدات العميقة في الربوع الإفريقية حتى خلال المراحل اللاحقة من تاريخه، كما أن رسالته الحضارية التمدينية التي اضطلع بها قد كانت في بعدها الإنساني العام، وفي بعدها الإفريقي الخاص، في إطار تعادلية وتكاملية بين شعوب القارة السمراء، ولم تكن تهدف إلى أي لون من ألوان الإدماج، كما أن الأندلس عاشت نحوا من ثلاثة قرون تحت ظل ملوك مراكش وفاس، كانت من أزهى مراحلها التاريخية في مختلف المجالات. للمزيد من التفصيل يراجع هنا: عبد العزيز بنعبد الله، أبعاد الحضارة المغربية في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مجلة دعوة الحق، العدد 7 و8، 1977، ص 70.

من شواطئه ومراكزه الشمالية أولا، إذ نسفت إسبانيا مدينة تطوان، ثم اعتدى البرتغال على سبتة سنة 818، لتتلاحق بعد ذلك الاستفزازات والغارات وتتعدد الجهات المناوئة المهددة لوحدة الوطن وسيادته حسب المسلسل المعروف[5].

وامتدادا لما سلف، لم يسلم الجنوب مما أصاب الشمال. وليس اعتباطا أن تتجه فرنسا إلى اختيار رباط عبد الله بن ياسين للنزول في القرن السابع عشر، ثم تجدد ذلك النزول وتعدد في القرن الثامن عشر، ذلك بأن النقطة التي نزلت بها فرنسا بمصب نهر السنغال منذ القرن السابع عشر، لتمتد منها في اتجاه الشمال (المغرب الشمالي)، وفي اتجاه الشرق نحو الداخل (المغرب الشنقيطي-الجنوبي)، وفي اتجاه الجنوب (نحو إفريقيا الغربية الاستوائية)، تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدور الجيوسياسي أكثر منها بالنسبة للدور التجاري، ولاسيما في ذلك الوقت، مما يؤكد أن اختيار تلك النقطة للنزول كان ولا شك بعد دراسة عميقة وحساب دقيق[6]، ولاسيما وأن أرض الصحراء كانت بوابة المغرب لنشر رسالة الإسلام في أعماق القارة الإفريقية و أقطارها وأطرافها جنوبا، وإشعاع حضارته في مختلف جهاتها[7].

وقد ظل المغرب يرفع شعار التحدي في مختلف مراحله التاريخية، ولم يسلم بالأمر الواقع حتى بعد توقيع الحماية ولا خلالها أو بعدها، وظل استكمال وحدته الترابية مطلبا من مطالبه الملحة، في إطار الشرعية والقانون، وفي هذا الإطار شكلت المسيرة الخضراء المظفرة التي بهرت العالم في الشرق والغرب، مسيرة للفتح التي حققت مجموعة من الأهداف نوجز بعضها في[8]:

- الإطاحة بالحدود الوهمية التي كانت تفصل المغرب عن صحرائه، فحررت الأرض باعتبارها رمز السيادة، وحررت الإنسان صانع السيادة والكرامة،
- حررت فكر الأمة وتراثها الحي النابض بتاريخها وأحداثها، المعبر عن خلجاتها وهمومها و أفراحها، بأدبياته ومصنفاته المختلفة المشارب والاهتمامات، إذ أن فكر أبناء هذا الوطن، في الشمال أو في الجنوب، لم يتوقف عن الإبداع والعطاء في أي لحظة من لحظات التاريخ مهما كانت الظروف والتحديات، بدوافع ذاتية حينا، وبتشجيع من ملوك الدولة وأمرائها الذين كانوا يتنافسون في تنشيط سوق العلم وحث الأدباء على الإبداع والعلماء على التأليف، تشهد على ذلك سيرهم المجيدة التي حفلت بها كتب التاريخ ومدوناته، بل شارك عدد كبير منهم في مجموعة من العلوم بالجدل والنقاش والتأليف حينا آخر.

---

[5]– علي لغزيوي، الصحراء المغربية وتراثها في ارحاب الجامعة، ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان: "الصحراء المغربية من خلال التراث والتاريخ"، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، 2000، ص 324.

[6]– أحمد العماري، توات في مشروع الحد والتطويق الفرنسي للمغرب، مجلة كلية الآداب، فاس، العدد خاص 5، 1989، ص 9.

[7]– علي لغزيوي، الصحراء المغربية وتراثها في ارحاب الجامعة، مرجع سابق، ص 324.

[8]– علي لغزيوي، الصحراء المغربية في البحوث الجامعية، مطبعة أنفو، فاس، الطبعة الأولى، 1999، ص 21.

لقد أدت العناصر المومإ إليها أعلاه، إلى تراكم تراث المنطقة الذي يمثل العطاء الغني الأصيل الذي يعكس فكر أبناء الجنوب ويصور حياتهم، فقد كانت أرض الصحراء المغربية المعطاء تتيه بشعرائها الموهوبين، وعلمائها الأفذاذ الخناذيذ. وتنافس أرض الشمال الصامدة المتطلعة دوما إلى جمع الشمل وتوحيد الصف ليضطلع أبناء المغرب جميعا ببناء مغربهم القوي الموحد المشع كما كان في الماضي أو أقوى، ولعل الوقوف على التراث الأدبي والفكري العام كفيل بإبراز ما تمتعت به الشخصية الصحراوية من مؤهلات أثارت إعجاب كل من أطلع على جانب منه في الشمال، وفي المشرق، ولدى علماء الغرب أيضا.

وإذا كانت معرفة تاريخ الصحراء، باعتباره جزءا لا يتجزأ من تاريخ المغرب، ضرورة ملحة ووسيلة أساسية لتأكيد ارتباطها بوطنها الأصلي، وما لأهلها من مناقب ومآثر في المحافظة على وحدته، والدفاع عن حوزته، وإعلاء لصرح مفاخره وأمجاده، وما اقتسموه وإخوانهم سكان أقاليمه الشمالية من شدة وبأساء، وكابدوه من نصب وعناء...الشيء الذي دل ويدل على مدى الروابط التي تجمعهم. وبالتالي، فإن معرفة تراث الصحراء المغربية كفيلة بتأكيد الوحدة الفكرية النابعة من وحدة المشاعر والإحساسات، و إبراز التفاعل والامتزاج بين عطاء أبناء الشمال وعطاء إخوانهم في الجنوب، وما كان يربط بين جهات المغرب و أقاليمه من أواصر وروابط تمثل العروة الوثقى التي لا تنفصم، ويعد التراث الفكري مظهرا من أبرز مظاهرها، ولا أريد أن أستعرض مفكري الصحراء وعلماءها، فهم أكثر من أن يحصوا، أو أقف عند الوافدين منهم على ملوك الدولة العلوية والمراكز الثقافية الشمالية المتعددة، وفي مقدمتها فاس المشعة، وتعبيرهم في مدائحهم المتعددة، عن تعلقهم بسلاطين المغرب حماة وحدته وسيادته، ولا عند الحفاوة التي كان هؤلاء السلاطين يولونها لرعاياهم الوافدين من الصحراء، من الشعراء والعلماء، ولا عند الظهائر السلطانية الموجهة إلى عمال المملكة وأعيانها وقوادها هناك، أو عند حرص السلاطين العلويين على نشر الآثار العلمية والمصنفات النفيسة المتميزة لأبناء المغرب الصحراويين، منذ أن أنشأ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان المطبعة الملكية[9].

الفقرة الثانية: دور البحوث الجامعية في الترافع على مغربية الصحراء

إن البحث في حظ الجنوب المغربي ونصيب تراثه في رحاب الجامعة المغربية، ومدى اهتمام الباحثين بعطاء صحرائنا المغربية من خلال البحوث الجامعية والدراسات الأكاديمية، والتي يجعلنا الاضطلاع على جزء كبير منها، نقر بأنها، في الكثير من محتوياتها، تشكل إطارا مرجعيا لمجموعة من الحقائق التاريخية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن من خلالها الترافع قضيتنا الأولى، بما يمكننا مختلف الباحثين الجامعيين من الترافع بشأنها في المحافل الدولية والإقليمية، خاصة وأن

[9]– علي لغزيوي، الصحراء المغربية وتراثها في ارحاب الجامعة، مرجع سابق، ص 324.

القضية الوطنية قد مرت من مجموعة من التحولات اختلفت في مضمونها بين ثلاثة حقب: مرحلة ما قبل الاستعمار، أم مرحلة الحماية، أم مرحلة التحرر عقب المسيرة الخضراء المظفرة، وخلال كل ذلك:

- ظلت الصحراء، أرضا وساكنة، مرتبطة بالوطن الأم، فكرا وروحا ونمط حياة، وظلت البيعة جامعة بين الشمال والجنوب.
- لم يستطع الاستعمار أن ينال منها أو يفرق بين أبناء الوطن الواحد بل زاد النفوس حنينا إلى التحرر والارتباط الكلي بالوطن الكبير وازداد الوعي بذلك والعمل من أجله مع مطالبة المغرب باستقلاله.
- إن المسيرة الحسنية المظفرة التي تفتقت عنها عبقرية موحد الوطن قد حققت أهدافها السامية بتحرير الصحراء سلميا.

لقد كان لجمع الشمل بعد طول فراق وآثارت حوافز القول لدى المفكرين وفتفت قرائح المبدعين والمؤلفين مما خلق تراثا هاما يضاف إلى تراثها الخالد، وغدت قضية الصحراء موضوعا لعدد من البحوث والدراسات في مختلف مجالات القول، ثم كانت المسيرة الخضراء فألهمت العبقريات المغربية رصيدا أدبيا وفنيا قل نظيره يستوي في ذلك أبناء الشمال والجنوب المغربي من جهة. ومن جهة أخرى، فإذا كان الارتباط قد ظل قائما ولم ينقطع بالرغم من جميع التحديات، وظلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية في الصحراء مغربية مضمونا وشكلا، حتى في أصعب الظروف، فإن فكر الصحراء وتراثها الغنيين المتنوعين قد حظيا بمزيد من العناية والاهتمام اللازمين الذين يرقيان إلى مستوى عطاء أبناء الصحراء، بفضل تلك المسيرة الرشيدة الموازية التي تفتقت عنها عبقرية راعي العلم والعلماء بهذا الوطن، وفي مسيرة إصلاح التعليم العالي التي أقرها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه منذ سنة 1975، بإصدار ظهيره الشريف الذي ينص على تعميم التعليم العالي في مختلف جهات مملكته السعيدة، فانتشرت الكليات والمؤسسات الجامعية في عدد من مدن المغرب، وتم تدشين أولاها، في إطار النظام الجديد حينذاك، في بداية الدخول الجامعي 1978-1979[10].

لقد ترتب عن كل ما سلف، أن تعددت أفواج الباحثين، وكان لابد أن يكون التراث الوطني محط اهتمام، ومثل تراث المغرب في صحرائه قطب جذب لعدد منهم، لما يتميز به من أصالة وعمق وتنوع وغنى. ولكونه جزءا لا يتجزأ من تراث الوطن. ذلك أن المتأمل في هذه الدراسات لينتهي إلى تأكيد أواصر الوحدة التي ربطت على امتداد التاريخ بين شمال المغرب وجنوبه. وإذا كانت هذه الأواصر تظهر في مجالات متعددة، في طليعتها البيعة التي تقدم في جميع المناسبات ومختلف الأوقات عبر شتى المظاهر الرسمية والشعبية، في مواكبة لها دائمة من مواقف الجهاد للدفاع عن الشرعية والوحدة،

[10]– علي لغزيوي، الصحراء المغربية في البحوث الجامعية، مرجع سابق، ص 23.

فإنها في المجال الثقافي تبرز واضحة من خلال التواصل الذي لم ينقطع قط، والذي جلاه الأعلام الصحراويون وهم يصرحون في أسمائهم بالانتساب إلى المغرب، إضافة إلى وحدة توجههم العقدي ومذهبهم الفقهي وطريقتهم الصوفية، وإلى اعتمادهم في برامجهم التعليمية على متون مغربية، وكذا عنايتهم بشرح هذه المتون. وقد تقوى هذا التواصل بالزيارات التي كانت تقوم بها الوفود على أصعدة ومستويات مختلفة، وبإقامة عدد من العلماء والآدباء الصحراويين في المدن الشمالية، وما كان لبعضهم من اتصال مستمر بملوك المغرب وأمرائه، وما صدر عن شعرائهم من مدائح قدموها إليهم؛ كما قدموها إلى أقطاب الزوايا التي كانوا إليها ينتسبون.

وزاد في تمتين هذه الأواصر الثقافية ما كان يتاح لهم من فرص لطبع مؤلفاتهم، وما كان يتبادل بينهم وبين أقرانهم في الأقاليم الشمالية من رسائل وإجازات وفتاوى وألغاز ومساجلات، وما إليها من أنماط النثر وفنون القريض؛ جاءت كلها دالة على ثقافة أصيلة ومتواصلة، مع إلحاح في التعبير الشعري على استحضار النموذج القديم وتمثله، في عملية إحيائية شكلت عند شعراء الجنوب مدرسة أبانت عن مدى قدراتهم الإبداعية وما كان لهم من سبق للتوسل بهذا النموذج في مواجهة أثار التدهور الذي مس هذا التعبير طوال العهود المتأخرة. وفي هذا السياق المثبت للوحدة والمؤكد لها، وعلى هذا النحو العلمي الموثق، تم إنجاز تكل البحوث الجامعية القيمة التي لو تيسر طبعها ونشرها والتعريف بها على أوسع نطاق، لكانت أفصح لسان ناطق بالحق وأسطع برهان دال عليه. ولكن الأسف شديد أن معظمها، إن لم أقل كلها، ظلت حبيسة رفوف مكاتب أصحابها وخزائن الكليات التي قدمت فيها، تشكو النبذ والإهمال والنسيان، في وقت يفتعل الخصوم ألوانا من الأباطيل والأكاذيب، يتوسلون بها لتزييف الحقائق والوقائع، أملا في تمرير ادعاءاتهم وجعلها مقبولة لدا المحافل الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: تقنيات الترافع الجامعي حول مغربية الصحراء

تعتمد الدبلوماسية الجامعية على الانفتاح المؤسساتي كأساس للتعاون بين الشركاء، وذلك بإبرام، مع العديد من القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية، عدة اتفاقيات شراكة ومذكرات تعاون، تهدف من خلالها إلى تقوية القدرات التقنية للجامعة المغربية في الدفاع على قضيتنا الوطنية الأولى، خاصة بتدعيم الصرح المؤسساتي الجامعي بمراكز الأبحاث والدراسات الصحراوية التي يحدثها أبناء المنطقة الذين لهم دراية ومعرفة تامة بكل ما له علاقة الترافع على مغربية الصحراء (الفقرة الأولى). بل إن القدرات الترافعية للجامعة المغربية في الدفاع عن القضية الوطنية، ستنفتح لا محالة على عقد شراكات وتنسيق أيام دراسية وحلقات تكوينية... إلخ مع المؤسسات الوطنية الرسمية الفاعلة في الميدان (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور مراكز الأبحاث والدراسات في الترافع على مغربية الصحراء

يعيش عالم اليوم مجموعة من التحولات، لم تعد معها الدولة الفاعل الرئيسي والوحيد في صنع السياسات العمومية، فاسحة المجال بذلك لبروز فواعل جديدة أخذ دورها يتعاظم شيئا فشيئا، وخلالها برزت مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الجامعية التي أصبحت تمثل أحد الدلالات الهامة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشراف المستقبل، ولما لها من تأثير كبير على مراكز صنع القرار وإعداد السياسات العامة خاصة في المجتمعات الغربية، فهي تمثل الوسيط بين البحث العلمي وصانع القرار. أما في العالم العربي عموما والمغرب على وجه الخصوص، فقد تزايد الاهتمام بمراكز الفكر والأبحاث والدراسات الجامعية واتسعت دائرة نشاطاتها سواء من الناحية الكمية أو الوظيفية، بالرغم من أنها لم تتبوأ نفس المكانة لمثيلاتها في التجارب المقارنة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي لم تمارس ذلك الدور المحوري في عملية صنع القرار وفي التنمية المجتمعية بكافة أبعادها للعديد من المحددات والمعيقات التي تحيط بها[11].

وفي ظل ما سلف، وفي إطار ربط البحث العلمي بالقضايا الوطنية المهمة والحيوية، انخرطت الجامعة المغربية بمختلف مكوناتها[12]، في الترافع الأكاديمي والعلمي للدفاع على القضية الوطنية الأولى المتعلقة بالوحدة الترابية للمملكة، لذلك يشكل حدث خلق مراكز للدراسات والأبحاث في الشؤون الصحراوية مبادرة حسنة وتجربة مثيرة ورائدة، على اعتبار أن الأقاليم الصحراوية في أمس الحاجة إلى مثل هذه المنابر الجامعية، باعتبارها استجابة لحاجة متنامية في المغرب تدعو لضرورة إحداث مؤسسات بحثية تختص بالشؤون الصحراوية، تعمل على الربط بين العمل الجامعي الأكاديمي واحتياجات وتحديات التنمية بالصحراء. وبالتالي تطوير مؤسسات للتفكير والخبرة والرصد والتحليل خاصة وأن المملكة المغربية قد انخرطت في ورش الجهوية المتقدمة و اقترحت مبادرة الحكم

---

[11]– لقد تزايد الاهتمام في المغرب بمراكز الفكر والأبحاث والدراسات الجامعية، لا سيما في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني، وتزايد تيارات تبادل السلع والخدمات، وعولمة أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتزايد دور المعلومة والمعرفة، إذا لم يكن في صناعة القرار، فعلى الأقل في التأثير في صاحبه. هذا وإذا كانت هذه المراكز المحدثة بالمغرب لم تستطع حتى الآن، النفاذ مباشرة إلى صانع القرار كما الحال بالولايات المتحدة، صاحبة السبق في هذا الميدان، لكنها مع ذلك قد نجحت وإلى حد بعيد، في تأثيث المشهد السياسي والثقافي وفسحت في المجال واسعا لطرح القضايا الكبرى بالفضاء العام للنقاش والتداول، والإسهام في رفع اللبس عن بعض الإشكاليات التي كانت ولعهود طويلة مضت، مجال النخبة الصرفة، أو فضاء بحث محصور في أهل العلم والمعرفة. للمزيد من التفصيل يراجع هنا: كربوع خليف وباري عبد اللطيف، دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 2، 2021، ص 140.

[12]– إن مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الجامعية إنما تكتسب أهميتها وشروط وجودها من الحاجة إليها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنموية، وذلك باعتبارها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري. وهو ما يسمح بالقول بأن لهذه المراكز دورا ريادية في توجيه عالم باتت تتجاذبه الأزمات والأخطار، وتتداخل من بين أضلعه التعقيدات من كل الأنواع، وتتقاذفه المنافسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ناهيك عن بروز مظاهر التوترات جراء بروز مشاكل ذات طبيعة كونية، وتهم الإنسانية برمتها. بل إن هذا الدور الريادي قد تأتى لها أيضا بحكم أنها أصبحت أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي.

الذاتي كحل و اقعي وجاد لحل مكلة الصحراء. بل الأكثر من ذلك أن خلق مراكز للدراسات في الشؤون الصحراوية ليعد إحدى الخطوات المهمة التي تروم حفظ وتثمين تراث المنطقة، وتمكن الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في حقل الدراسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حول الصحراء من التوفر على قاعدة بيانات يمكن الاشتغال عليها.

إن المتتبع الميداني لخريطة مراكز الأبحاث والدراسات المحدثة داخل مختلف الجامعات المغربية، كما هو الشأن بالنسبة للمراكز التابعة لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكلية العلوم-السملالية بجامعة القاضي عياض بمراكش، أو لكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة ابن زهر بأكادير، أو لكلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول بسطات، ليجد نفسه أمام معطى مهم هو أن مبادرات إحداث مثل هاته المراكز ليكون من طرف أبناء الصحراء المنتمين لمختلف مناطقها الشاسعة ومجالها المتنوع، وما يرتبط ذلك بحساسية المجال والمجتمع بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتعقد وغنى مجال واد نون بما يمثله من عمق ثقافي واجتماعي يساعد على الترافع الفعال على مغربية الصحراء، لأن من شأن انخراط أبناء الصحراء المغربية في مراكز الأبحاث والدراسات الجامعية سيكون إضافة نوعية وقفزة متميزة في مجال التكوين والبحث والدراسة حول قضايا وشؤون الصحراء، لأننا في حاجة ماسة إلى أن نكتب عن تاريخنا مجالا ومجتمعا وثقافة، ولا نضطر الى معرفة أنفسنا عبر الآخر.

وفي ظل ما سلف يمكننا في هذا السياق أن نشير إلى مبادرتين علميتين، تتعلق المبادرة الأولى بإحداث مركز الدراسات الصحراوية بتعاون بين جامعة محمد الخامس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأقاليم الجنوبية ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بهدف القيام بأبحاث متعددة التخصص تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع وتشجيع البحث في خدمة التنمية بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين ومعالجة مجالات مختلفة تتعلق على الخصوص بالتنوع البيئي والتاريخ والأرشيف وعلم الاجتماع والعلوم السياسية...الخ. وفي هذا الإطار، و انخراطا في استراتيجية النهوض بالبحث العلمي حول الصحراء تترافع الجامعة المغربية من خلال مراكز الدراسات التابعة لها حول القضية الوطنية، بتنظيم لقاءات علمية بتنسيق مع المؤسسات الوطنية الفاعلة في الميدان، ونخص بالذكر هنا اللقاء العلمي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء علميا حول "الصحراء: أي استراتيجية للنهوض بالبحث العلمي؟"، وذلك يوم الخميس 28 يونيو 2012 بالرباط،

والذي كان الهدف منه هو البحث عن أنجع السبل للنهوض بالبحث العلمي حول الصحراء وإشراك أبناء المنطقة والباحثين المحليين المؤهلين للقيام بهذا الدور[13].

ويدخل هذا اللقاء، في إطار سلسلة ورشات يسهر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنظيمها للنهوض بالحقوق الثقافية وكذا في سياق إسهام المؤسسة في تفعيل مقتضيات الدستور الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة الروافد والمكونات، بما في ذلك المكون الحساني، هذا فضلا عن متابعة مسار إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بحفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ، وخاصة وأن تنظيم مثل هاته اللقاءات العلمية بشراكة مع مؤسسات جامعية ومراكز للدراسات والأبحاث، كمركز الدراسات الصحراوية، ليروم في الحقيقة إلى النهوض بالبحث في مجال العلوم الاجتماعية وتاريخ الأقاليم الصحراوية، حيث إن هناك اليوم تراكما معرفيا حول المنطقة يشمل أطروحات دكتوراه التي نأمل أن يتم العمل على نشرها وإتاحة الفرصة للباحثين لتعميق البحث حول المواضيع التي قاربتها. خاصة وأننا اليوم نتوفر على نواة بحثية متمثلة في مركز الدراسات الصحراوية الذي يهدف إلى تشجيع انخراط أبناء الأقاليم الجنوبية في مشروع علمي طموح من خلال مشاركتهم الفعالة والفعلية في برامجه وأنشطته، حتى نستطيع أن نوفر أرضية صلبة للترافع على الترافع على القضية الوطنية يكون أساسها وضع برنامج واستراتيجية للأبحاث حول الصحراء، وهي قناعة تأتي من الوعي الراسخ بضرورة تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين.

أما المبادرة الثانية، فإنها ترتبط بالتظاهرة العلمية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الصحراء، التابع لجامعة القاضي عياض بمراكش[14]، حينما أعلن عن فتح باب الترشيح للجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول ديناميات المجالات الصحراوية، وذلك بشراكة مع جهة مراكش أسفي. حيث ستمنح الجائزة مرة كل سنة في نهاية شهر يونيو، للأعمال المتميزة التي تعنى بالذاكرة والتنمية والقانون والمجال الصحراوي، وتتضمن شهادة تقديرية ودرع الجائزة؛ علاوة على

---

[13]– سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن نظم ندوة دولية بالداخلة حول موضوع "التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي"، سعت إلى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية واستكشاف مسارات جديدة للبحث من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث، كما نظم بمدينة طانطان يوما دراسيا حول موضوع "التراث الحساني: الذاكرة، التاريخ والثقافة "تم خلاله تقديم بحوث أنجزت في إطار أطروحات دكتوراه تناولت التراث الحساني من عدة زوايا. وفي نفس الإطار، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمدينة العيون يوما دراسيا حول موضوع "البحث الجامعي حول الصحراء: حصيلة وآفاق"، شهد تقديم أطروحات جامعية في هذا المجال بالإضافة إلى فتح نقاش حول حصيلة وآفاق البحث العلمي حول الصحراء.

[14]– يعتبر مركز الدراسات والأبحاث حول الصحراء بنية بحثية وطنية تابعة لجامعة القاضي عياض في مراكش، ومنفتحة على كل الكفاءات والمؤسسات والمراكز البحثية والمختبرات العلمية الجامعية التي تتقاسم معه وحدة الموضوع، في المغرب وخارجه. ويطمح المركز من الناحية العلمية والبيداغوجية، إلى تفعيل برنامج عمل سنوي هادف، يتوزع على سلسلة من الأنشطة والمشاريع الأكاديمية الهامة التي تسعى، أساسا، إلى التفكير في بدائل مبتكرة للدبلوماسية الموازية والبحث العلمي الرصين في تنمية الطاقات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الأقاليم الجنوبية، والتي تخولها أن تصبح قاطرة اقتصادية وعلمية على المستويين الإقليمي والقاري.

مكافأة مالية قدرها 20 ألف درهم للحائز على المرتبة الأولى، وطبع ونشر الأطروحة أو الأطروحات الفائزة[15]، وذلك بهدف تشجيع البحث العلمي في القضايا التي تندرج ضمن اهتمامات المركز الأكاديمية، وانسجاما مع التوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز الجبهة الداخلية. وتقوية القدرات الترافعية للدبلوماسية الجامعية في دفاعها عن القضية الوطنية، في انسجام تام مع الرهانات المؤسساتية الرامية إلى مواكبة الجهود الدبلوماسية والتنموية في سياق موسوم بكثير من المكاسب والتطورات الملموسة والمؤثرة في الأقاليم الجنوبية، مع تقوية قناعة رئاسة جامعة القاضي عياض بضرورة دعم المشاريع البحثية والأبحاث الأكاديمية ذات الصلة بالمجال الصحراوي. ودعم تام للمشاريع البحثية للمركز حول الأقاليم الجنوبية، وحفز التميز والإبداع فيها، للتعريف بالرأس المال المادي واللامادي للمجالات الصحراوية. وعليه، وبعد عرض الأعمال المتنافسة على المسابقة على لجنة التحكيم[16]، فاز بالجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول ديناميات المجال الصحراوي، في نسختها الأولى لسنة 2022، مناصفة، للأستاذين الباحثين بوجمعة بيناهو عن جامعة محمد الخامس بالرباط (صنف الأطروحات)[17]، وعبد الخالق سداتي عن جامعة ابن طفيل بالقنيطرة (صنف الكتاب)[18].

مع الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت هذه الجائزة، التي يشرف عليها المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الصحراء، تمنح تثمينا وتشجيعا للبحث العلمي في القضايا التي تندرج ضمن اهتماماته الأكاديمية، بتنظيمها مرة كل سنة عن الأعمال المتميزة التي تعنى بالمجال والذاكرة والتنمية والقانون بالمجال الصحراوي. فإنه يتوجه الإشادة بهذه المبادرة، لأنها تعيد النفس للبحث العلمي، باعتباره رافعة من رافعات التنمية التي تشكل قيمة مضافة للمجهود الجبار الذي تقوم به الدولة ومؤسساتها

---

[15]– يشترط مركز الدراسات والأبحاث حول الصحراء كل عمل مقدم، سواء كان على شكل كتاب مطبوع أو منشور أو في شكل أطروحة معدة للنشر، نوقشت داخل الجامعات المغربية أو في الخارج، ألا يتجاوز تاريخ إصداره أو نشره السنوات الثلاث الأخيرة، وأن يكون مرتبطا بأحد المواضيع المتعلقة بالأقاليم الجنوبية، ولم يسبق له أن أجيز من أي جهة وطنية أو دولية. ويتكون ملف الترشيح من طلب خطي موقع من طرف المترشح، ونسخة من البطاقة الوطنية، ونهج السيرة، مع صورة حديثة قابلة للتداول الإعلامي، ونسخة من شهادة الدكتوراه إذا ما تعلق الأمر بأطروحة جامعية. ويبعث بالملف مرفقا بالعمل المرشح قبل 30 مارس 2022، باسم مدير المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الصحراء، إما على شكل نسخة إلكترونية (PDF) عبر البريد الإلكتروني الآتي: cners@uca.ma، أو يوجه في ثلاث نسخ ورقية مرفقة بحامل إلكتروني مقروء وجاهز للاستعمال التقني، عبر البريد العادي للعنوان المخصص: شارع عبد الكريم الخطابي، ص 511 مراكش، المملكة المغربية (مع وسم المظروف بعبارة "جائزة الدراسات والأبحاث حول ديناميات المجال الصحراوي).

[16]– استنادا لمعطيات لجنة التحكيم، المكونة من محمد مالكي أستاذ القانون الدستوري، ومحمد قرنفل أستاذ علم الاجتماع، ومحمد بركات أستاذ الاقتصاد، ومحمد سحام أستاذ القانون العام، فإن اللجنة توصلت بـ 28 ترشيحا مستوفيا للشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة، 12 منها في صنف الكتب، و16 في صنف الأطروحات، تنتمي لخمس جامعات مغربية، هي جامعة القاضي عياض (ست أطروحات)، وجامعة محمد الخامس (ثلاث أطروحات)، وجامعة ابن زهر (ثلاث أطروحات)، وجامعة الحسن الأول (أطروحتان)، وجامعة ابن طفيل (أطروحة واحدة)، وجامعة محمد بن عبد الله (أطروحة واحدة).

[17]– جاء فوز السيد بوجمعة بيناهو بهذه الجائزة عن أطروحته تحت عنوان "تأثير مؤسسة القبيلة على إنتاج تمثيلية النخب المحلية الصحراوية – دراسة لمحددات السلوك الانتخابي"، الواقعة في 321 صفحة من الحجم الكبير، والتي أعدها بكلية الحقوق التابعة لجامعة محمد الخامس 2021 / 2022 في وحدة القانون العامة والعلوم السياسية.

[18]– توج الأستاذ الباحث عبد الخالق سداتي عن جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، بالجائزة عن كتابه المعنون ب"الشباب والمؤسسات في الصحراء.. إشكالية الفاعل والنسق في ظل التحول الثقافي وبروز الهويات الجديدة "(371 صفحة)، وهو في الأصل، بحسب لجنة التحكيم، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، نوقشت بكلية الآداب بالقنيطرة، وتم تعديلها لنشرها في شكل كتاب صدر عن مطبعة "مروة" لأول مرة عام 2021.

في الأقاليم الجنوبية. بل إن الدينامية المجالية التي تشهدها الأقاليم أو المجالات الصحراوية بمفهوم الباحثين المختصين، تنهل من أسس النموذج التنموي الجديد، وعلى رأسها أربعة مبادئ متمثلة في التنمية البشرية الإدماجية والمستدامة، ومشاركة الفاعلين ذوي الصفة التمثيلية والساكنة المحلية في كل مراحل إعداد وتنفيذ البرامج التنموية الجهوية، واحترام فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين، ودعم مكانة الدولة في دورها كمنظم وضامن لتطبيق القانون. كل ذلك يجعل الجامعة المغربية منخرطة بشكل كامل ومسؤول في مواكبة الجهود الدبلوماسية والمكاسب والتطورات الإيجابية والملموسة التي تعرفها قضية الصحراء المغربية، وسعيها الدائم إلى تنويع الروافد والمسارات، خدمة للمسار التنموي المتواصل الذي خطه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالأقاليم الجنوبية التي أصبحت بفضل رؤية جلالته الحكيمة والسديدة، فضاء مفتوحا للتنمية والاستثمار، الوطني والأجنبي، وهو ما يقتضي، تضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، لمضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للدفاع ، بالعلم وبالقانون، عن مغربية الصحراء، وعن مخطط الحكم الذاتي، الذي أشاد المنتظم الأممي بجديته ومصداقيته.

الفقرة الثانية: عقد الجامعة للشراكات من أجل الترافع على مغربية الصحراء

في إطار التعبئة الوطنية العامة لجهود جميع القوى الحية داخل المجتمع المغربي للترافع عن القضية الوطنية، وتوحيدا للمبادرات الجادة والفاعلة الهادفة إلى التأكيد على مغربية الصحراء، وانخراطا منها في مكل ذلك، تقوم الجامعة المغربية، إلى جميع الفاعلين في الشأن العام، والذين نجد على رأسهم مختلف المؤسسات الدستورية: ملكا وحكومة وبرلمانا وهيئات الحكامة الجيدة... إلخ، بالدفاع والترافع في جميع القضايا الوطنية، والتي تأتي في مقدمتها قضية الصحراء المغربية، بتسخير جميع الوسائل التي من شأنها أن تجعل جميع المواطنين المغاربة هم الآخرين منخرطين وداعمين للوحدة الترابية، إذ نشيد في هذا السياق بالدور الفاعل الذي تقوم به جاليتنا المقيمة بالخارج، على اعتبار أن مغاربة العالم هم سفراء في بلدان إقامتهم وخير من يترافع على مغربية صحرائه. وهو السياق الذي نحكم في إبرام الاتفاقية الموقعة في 30 نونبر 2020 بين مجلس الجالية المغربية بالخارج وكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أكدال الرباط، وذلك لتأهيل مغاربة العالم للترافع حول قضية الصحراء المغربية.

وتهدف هذه الاتفاقية الاستراتيجية للتعاون، للاشتغال على مبادرات ومشاريع مشتركة بشأن تقنيات واستراتيجيات الترافع عن القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، وذلك تفعيلا للبرنامج الترافعي حول قضية الصحراء المغربية لفائدة مغاربة العالم، الذي أعده مجلس الجالية المغربية بالخارج بشراكة مع عدة جامعات مغربية. كما تأتي الاتفاقية، الموقعة على هامش أشغال ندوة وطنية علمية حول موضوع "ما بعد قرار مجلس الأمن 2548 وتطورات قضية

المعبر الحدودي للكركرات"، تأكيدا للرغبة المشتركة من أجل ترسيخ علاقات التعاون والانفتاح المؤسساتي بهدف تبادل الخبرات والمعارف العلمية، وتشجيع التكوين والبحث والتدريب في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وكذلك إيمانا من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، ومجلس الجالية المغربية بالخارج بضرورة تكثيف الجهود وتشبيك الخبرات وتثمين الموارد العلمية والبشرية والمادية.

بل الأكثر من ذلك أن من شأن اتفاقية الشراكة تهدف إلى تثمين جهود البحث العلمي المتعلق بقضايا مغاربة العالم، وإلى تمكين هذه الفئة من المواطنين من الولوج إلى الخدمات التكوينية والعلمية التي تتيحها كلية الحقوق أكدال الرباط، وكذا استفادة طلبتها وأساتذتها من تجربة وموارد مجلس الجالية المغربية بالخارج لتطوير البحث والتدريس بخصوص قضايا الجالية المغربية بالخارج. كما تروم الاتفاقية أيضا إلى فتح مسالك دراسية تهم مغاربة العالم، خصوصا بسلكي الماستر والدكتوراه في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتشبيك العلاقات العلمية التي تجمع المجلس بعدة جامعات دولية بأوروبا وأمريكا والعالم العربي، وكذا تمكين طلبة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، من الاستفادة من هذه الاتفاقيات، وتمكين الطلبة المغاربة بمختلف الجامعات بدول العالم من الاستفادة من زمالات دراسية وعلاقات علمية مع طلبة كلية الحقوق أكدال.

ويأتي في مقدمة الفئة المستهدفة بالتكوين وتطوير قدرات الترافع، كل من فئة الطلبة والأساتذة المغاربة بالخارج، وأطر جمعيات الجالية ونشطاء المجتمع المدني، وكذا نشطاء المواقع الاجتماعية، مشيرا إلى أن برامج التكوين حول الصحراء المغربية تم تصميمها بأربع لغات في المرحلة الأولى، وهي العربية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية، فيما يعكف فريق علمي على الاشتغال على لغات أخرى في المستقبل القريب. وعن كيفية توصيل المضمون للجالية المغربية المنتشرة في بقاع العالم، فإن الأمر يتعلق بتكوين حوالي ألفي مغربي مقيم بالخارج بشكل مباشر بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، وإرسال المادة العلمية عبر البريد الالكتروني والرسائل الهاتفية، وتنزيلها على الهواتف الذكية في شكل تطبيق رقمي تم إحداثه بأربع لغات (sahara maroc)[19]، إذ تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي فضاء مناسبا لتنزيل المعرفة العلمية الصحيحة حول

---

[19]– في إطار تفعيل الاتفاقية الموقعة في 30 نونبر 2020 بين مجلس الجالية المغربية بالخارج وكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، أكدال الرباط، وبمناسبة الذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة لسنة 2021؛ يطلق مجلس الجالية المغربية بالخارج وكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية–أكدال– التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة محاضرات تكوينية حول موضوع "الصحراء المغربية: الحقيقة والتاريخ". يتعلق الأمر بثلاثين محاضرة مصورة تتناول بالدرس والتحليل تاريخ قضية الصحراء المغربية وتسلط الضوء على المعطيات التنموية والاقتصادية والإنسانية في الأقاليم الجنوبية، وكذا تحولات السياق الإقليمي والدولي وتقارير المنظمات الدولية والمعاهدات التي لها علاقة بالقضية الوطنية؛ بالإضافة إلى إبراز مضامين مبادرة الحكم الذاتي وتوصيات تقرير لجنة النموذج التنموي الرامية إلى مواصلة مسلسل تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة على مختلف الأصعدة. وقد تم بصث هذه المحاضرات التي تسعى إلى تمكين المتلقي من المرتكزات الأساسية الضرورية للترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة، ابتداء من 5 نونبر 2021 على قناة "أواصر تي في "

قضيتنا العادلة. أما بخصوص المحاور التي يستهدفها هذا المشروع المشترك مع مؤسسات أكاديمية وعلمية ومدنية، فإن الأمر يتعلق بـ

- تطوير المكتسبات المتحققة في بناء وعي الجالية في موضوع تاريخ الصحراء المغربية.
- مكين الجالية من تاريخ القضية وأهم محطاتها والسياق الدولي الذي يحكمها.
- توضيح التكامل الجغرافي والجيولوجي والحضارة ما قبل التاريخ في الصحراء.
- العمل على توضيح جغر افية الصحراء المغربية.
- تمكين الجالية من فهم المناطق التي يطالب بها الانفصاليون واستحالة تحقيق ذلك من وجهة نظر الجغر افية والتاريخ والقانون والشرعية الدولية.

مع ضرورة الإشارة هنا على أهمية المشروع في تمكين الجالية من تقنيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمو اقع الإلكترونية ورصد ما ينشر ويذاع وبناء الردود والمر افعات[20]، دون إغفال عملية إبراز ما حققه المغرب من إنجازات في كل المجالات بالأقاليم الجنوبية وحجم الاستثمارات منذ استرجاع المغرب للأقاليم الجنوبية من المستعمر الإسباني، مع مراعاة تمكين الجالية من تقنيات وفنون التواصل والتفاوض والتر افع من جهة. ومن جهة أخرى فإن عقد الجامعة المغربية لمثل هذه الشراكات سيمكن لا محالة كل من طلبة الإجازة والماستر والدكتوراه من القيام بتداريب بمقر المجلس في إطار الانفتاح المؤسساتي والجمع بين الإطار النظري والعملي في مجال التكوين. وهو المعطى الذي يدفع أكثر إلى ضرورة انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو سياسي، بما يدعم ثقة جميع الشركاء والفاعلين فيها، كما هو الحال مع مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي انخرط في دعم البحث العلمي والمشاركة في هذه المبادرة الهادفة أيضا إلى فتح آفاق جديدة للبحث العلمي الذي يهتم بمغاربة العالم.

(**AwacerTv**) المنصة الرقمية المخصصة للهجرة ومغاربة العالم التي أطلقها مجلس الجالية المغربية بالخارج، كما سيشمل البث أيضا مواقع رقمية وقنوات عمومية شريكة.

[20]– إن إطلاق التكوينات على المنصات الرقمية أملته ثلاث محددات، يتمثل الأول في تداعيات جائحة كورونا التي جعلت من التواصل عبر المنصات الرقمية بديلا أساسيا للتفاعل مع مغاربة العالم الذين أبانوا عن ارتباط استثنائي بوطنهم الأم؛ أما المحدد الثاني فهي المكانة التي تضطلع بها قضية الصحراء المغربية في وجدان مغاربة العالم والتي عبر عنها صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة، وبالخصوص في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء لسنة **2005** بالقول "نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي طليعة الفعاليات، التي تساهم بكل صدق وإخلاص، في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشعاعها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيل". بينما يتجسد المحدد الثالث في وقوف المجلس على الحاجة لمعرفة علمية منظمة موجهة لمغاربة العالم ومن خلالهم لكل العالم حول قضية الصحراء المغربية قصد الإلمام بتاريخها والتعرف على كل الأبعاد المرتبطة بها، وكذا بمجهودات المغرب في تحقيق السلم والتنمية على الصعيدين الجهوي والعالمي". ويهدف برنامج المحاضرات إلى تحقيق إلمام لدى شباب مغاربة العالم بتاريخ وجغرافية الأقاليم الجنوبية للمملكة، والإحاطة علما بالمعطيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكذا مستوى التنمية بالأقاليم الجنوبية منذ عودتها إلى الوطن؛ كما تسعى هذه المحاضرات إلى توفير فهم شامل لتاريخ العلاقات المغربية الجزائرية والوقوف على كبرى المحطات التاريخية للدعم المغربي للجزائر بمختلف أشكاله، والأدوار التي لعبتها الأخيرة ومازالت في احتضان وتمويل البوليزاريو وتسخيرها من أجل عرقلة المسيرة التنموية التي تعرفها مختلف أقاليم المملكة منذ عقود؛ بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه المحاضرات إلى دراسة المسار التاريخي الذي قطعته قضية وحدتنا الترابية، وإبراز مسار مقترحات الحل وتفاعل المغرب معها مع إيلاء أهمية خاصة لمقترح الحكم الذاتي.

خاتمة:

مقاربتين رئيسيتين تمت من خلالهما تناول موضوع دور الجامعة في الترافع عن قضية الصحراء المغربية، الأولى تستند إلى الدور البذي لعبته البحث العلمي والدراسات الجامعية للدفاع عن الصحراء المغربية وفكرها وتراثها، والتي انصبت على عدة جوانب، تتكامل فيما بينها لإبراز الدلالات المتعددة لاهتمام الباحثين المغاربة بهذا الجزء الغالي من الوطن من جهة، ولإبراز طبيعة تلك الاهتمامات من حيث الموضوعات المعالجة من جهة أخرى، هذا فضلا عما يطبع تلك الدراسات الجامعية ذات الطابع العلمي الاكاديمي من موضوعية وإنصاف من حيث المنهج وطريقة البحث والتحليل، ومن إحساس عميق بالوحدة الفكرية والثقافية للوطن، في إطار التعدد والتنوع، ومن حيث الحوافز والدوافع التي كانت وراء اختيار هذه الموضوعات التي يحتاج إنجاز كل منها إلى سنوات وجهود متواصلة، ويحتاج بعضها إلى رحلات وزيارات ميدانية، واتصال مباشر، واستعانة بعدد من المصادر والمراجع والوثائق المتنوعة التي تعد حججا دامغة تعزز النتائج العلمية التي تنتهي إليها هذه الدراسات.

وخدمة لهذا التوجه العام، فإنه يجب على الجامعة المغربية، بما تمثله من إشعاع ثقافي وعلمي يتجاوز مداه حدود الوطن، أن تتحمل مسؤولياتها في تدعيم الإجماع الوطني حول الوحدة الترابية وترسيخه، في ظروف التطورات الحاسمة التي تعرفها قضية الصحراء، وذلك من خلال العمل على تحقيق المقترحات التالية:

- خلق قاعدة معطيات حاسوبية خاصة بالإنتاج الفكري بالصحراء المغربية، تسهيلا للبحث وتمهيد الطريق للمهتمين، طلبة وأساتذة وباحثين، مغاربة وأجانب، وتوفيرها على شبكة الأنترنيت.
- تأسيس مرصد للدراسات حول الصحراء المغربية سواء القانونية أو الإقتصادية أو الاجتماعية أو الأدبية أو التاريخية... إلخ، يحتضن كل المخطوطات والأبحاث والدراسات والإبداعات... المنتشرة في المعاهد والجامعات والخزانات المغربية والعالمية.
- إحداث جائزة الدولة تشرف عليها وزارة الخارجية والتعاون لتشجيع البحث والتنقيب الديناميات الصحراوية.
- إنشاء معرض متنقل للتعريف بالتراث الحساني والصحراوي، والذي يمكن من خلاله الكشف عن العادات والتقاليد التي تزخر بها مناطقنا الجنوبية.
- تخصيص أيام جامعية سنوية حول الصحراء المغربية على شكل جامعة ربيعية أو صيفية.
- حث الجامعة على طبع البحوث والرسائل وإخراج الوثائق التاريخية إلى الوجود، خدمة لقضية الصحراء، مع ضرورة توفير الجهات المسؤولة الدعم المادي لذلك.

أما المقاربة الثانية، فإنها تستند على طبيعة التقنيات الترافعية التي تعتمدها الدبلوماسية الجامعية بالمغرب للدفاع عن القضية الوطنية، والتي تدفع الجامعة إلى إحداث مركز الدراسات والأبحاث الصحراوية على اعتبار أنها تعد إحدى الخطوات المهمة التي تروم حفظ وتثمين تراث المنطقة، وتمكين الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في حقل الدراسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حول الصحراء من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الجامعة المغربية تقوم، إلى باقي الفاعلين في الشأن العام، والذين نجد على رأسهم مختلف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المقيمة بالخارج، بالدفاع والترافع في جميع القضايا الوطنية، والتي تأتي في مقدمتها قضية الصحراء المغربية، بتسخير جميع الوسائل التي من شأنها أن تجعل جميع المواطنين المغاربة هم الآخرين منخرطين وداعمين للوحدة الترابية، سواء بعقد شراكات أو تنظيم لقاءات علمية وأيام دراسية أو حلقات تكوينية... إلخ، تجعل الجميع (دولة ومجتمعا)، منخرطا في تحمل مسؤوليته اتجاه قضيتنا الوطنية الأولى.

وفي الأخير ينبغي الإقرار أن مغرب اليوم، بمختلف مكوناته وقواه الحية، والتي نجد على رأسها الجامعة، يظل في حاجة إلى الترافع الدولي على قضاياه الكبرى، والتي في مقدمتها قضية الصحراء المغربية، مستثمرا في هذا الشأن الرصيد الذي راكمه على صعيد الدبلوماسية الجامعية والتعاون الدولي الجامعي، خاصة وأن العالم اليوم أصبح عبارة عن قرية صغيرة، في ظل الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال والمواصلات الحديثة التي بمثابة مؤشرات تسعف وتساعد على إقرار اتفاقيات شراكة وتعاون بين الجامعات من مختلف الدول. وفي هذا الإطار، فالجامعة المغربية ومؤسساتها هي مدعوة للانخراط فعلا في مسلسل التعاون الدولي، بل الأكثر من ذلك، يمكنها أن تكون مدخلا للترافع عن القضية الوطنية. لأن من شأن الانخراط في التعاون الدولي أو الثنائي ذي المرجعية العلمية، ومن خلال المؤسسة الجامعية من شأنه أن يصحح الوضع أو الموقف السياسي، لكون البحث العلمي يمكن على الأقل أن يعبد الطريق لفتح الحدود البرية بين المغرب والجزائر، فزيارة الباحثين الجزائريين للمغرب، وخاصة أولئك الذين يهيئون أطروحاتهم النهائية، من شأنها أن تجعل من البحوث الجامعية والأعمال المغربية مرجعا لذلك، كما أن التنقل بين المدن والجامعات، وزيارة المتاحف والمكتبات، وتوفر الإقامات، وتنوع الموروث الثقافي المغربي لمؤشرات دالة للتسويق. وإن موضوعية البحث العلمي، ومصداقية الباحثين خير معبر عن ذلك. ويكتب لها النجاح والاستمرارية، ولكن البحث العلمي يحتاج إلى تربة ومناخ وعناصر بشرية.